

موقع إخباري شامل لجهة بني ملال خنيفرة



جهة بني ملال-خنيفرة دينامية جديدة تركز على التحول الفلاحي والنهوض بقطاعي الصناعة والسياحة

لقد تم إحداث جهة بني ملال -خنيفرة، التي تقع في وسط المملكة، خلال التقسيم الجهوي لسنة 2015، انطلاقا من المناطق الثلاث السابقة: مكناس -تافيلالت، والشاوية-وردیغة، وتادلة-أزىلال. فضلا عن موقعها التاريخي والجغرافي على المحور السياحي الرئيسي فاس -مراكش الدار البيضاء، وكذا قربها من جبال الأطلس وراثتها من حيث المواقع الطبيعية والتاريخية، فإن الجهة تزخر بمؤهلات كبيرة ينبغي تطويرها خلال السنوات المقبلة.

ويرتكز الأداء الاقتصادي للجهة على مواردها الطبيعية وصناعاتها التي يجري تعزيزها ومؤهلاتها الفلاحية الموجودة قيد التحويل، ونشاطها المنجمي الرئيسي في خريبكة، ومشاريعها الهيكلية الكبرى وتراثها اللامادي. فالجهة تكتسي أهمية استراتيجية، ليس فقط لثقلها الديمغرافي والاقتصادي، بل لدورها المزوج الذي يتأكد يوما بعد يوم، في التنظيم الترابي الوطني من جهة، ولخصوصيات الفضاءات التي تجاورها من ناحية أخرى.

وبالفعل، تضطلع هذه الجهة، من خلال موقعها، بوظيفة مركزية للربط باعتبارها الدائرة السقوية الأولى بالمغرب العربي، من حيث (الحجم) تادلة، وكممر تاريخي يضم الطريق الرابطة بين فاس ومراكش (شمال - جنوب، المعروفة سابقا باسم طريق السلطان)، والتي تشمل واحدة من أكثر البيئات الطبيعية تباينا على صعيد البلاد. ففي الجانب الشرقي، تهيمن منطقة "الدير" المزدهرة جدا على الصعيد الفلاحي حيث توجد الجبال العالية لمنطقة الأطلس المتوسط الشرقي

والمركزي، و"خزان المياه" وهو منبع حقيقي للبلاد، وعلى الجانب الغربي يمتد جزء من الهضبة الوسطى.

إنها جهة ذات خصوصيات معينة، تقع بين سلسلة جبال الأطلس والأقاليم المطلة على السواحل الأطلسية، وتمثل شخصية متناقضة وواضحة للغاية. ولذلك، فإن هذه الوضعية منحنتها مزايا لا يمكن إنكارها في تنفيذ الإجراءات التضامنية ذات المنفعة المتبادلة، والموروث الطبيعي الغني (المائي والغابوي) المتنوع جدا، والمؤهلات الفلاحية للسهول التي يجري تحويلها (بني عمير وبني موسى)، والفرص التي يوفرها النشاط المنجمي، والمشاريع الهيكلية الكبرى (البنيات التحتية للاتصال والمنصات الفلاحية والصناعية والتجارية)، والموقع المحوري على المستوى الوطني.

وتزخر جهة بني ملال-خنيفرة بالعديد من المؤهلات التي مكنتها من أن تمثل نسبة 5.6 في المئة من الناتج الداخلي الخام، على الصعيد الوطني، وذلك بفضل القطاع الفلاحي في المقام الأول، والذي يشكل أساس النشاط الاقتصادي للجهة، بمساحة تبلغ 959 ألف هكتار، أي أزيد من 10 في المئة من المساحة الزراعية المفيدة في المملكة، مع توفر موارد مائية مهمة ومناخ مشجع. فالقطاع، الذي يزخر بإمكانيات هائلة، يجري تحويله في إطار مخطط المغرب الأخضر. ولهذا الغرض، قامت الجهة بإرساء مخطط فلاحي جهوي يهدف إلى الدفع بنمو الأنشطة الفلاحية حول ثلاثة محاور رئيسية، هي السقي وتثمين المنتوج والمناطق الجبلية.

وفي هذا الصدد، تمت برمجة 110 مشاريع في أفق سنة 2020 لفائدة 89 ألف فلاح، منها 34 مشروعا يتعلق بالدعم الأولي من مخطط المغرب الأخضر و 76 مشروع يهم الدعم الثانية بتكلفة إجمالية تبلغ 6.9 مليار درهم. ويجري تنفيذ نسبة 80 في المئة من هذه المشاريع، أي 88 مشروعا (17 تابعا للدعم الأولي و 71 بالنسبة للدعم الثانية). وتطلبت المشاريع قيد الإنجاز استثمرا بقيمة 6.6 مليار درهم، أي 89 في المئة من إجمالي الميزانية المخصصة للمخطط الفلاحي الجهوي.

وقد مكن المخطط الفلاحي الجهوي من زيادة الإنتاج الفلاحي، من خلال توسيع المساحات المستغلة، حيث تم زرع 27 ألفا و 500 هكتار، كما تم بناء 37 وحدة

لتنمين المنتوجات المحلية في الجهة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المخطط الفلاحي الجهوي لجهة بني ملال-خنيفرة أطلق مشاريع للتأقلم مع البرنامج الوطني لترشيد استعمال مياه السقي.

فعلى سبيل المثال، تتم عملية تحويل الدائرة السقوية لتادلة بفضل الدعم الذي قدمه المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بتادلة، حيث تم تجهيز 88 ألف هكتار بالسقي الموضعي، بينها 40 ألفا يتم تحويلها بشكل جماعي.

وتشمل مشاريع التهيئة الهيدرولوجية وإعادة التحويل الجماعي لـ 22 ألفا و335 هكتارا إلى السقي الموضعي بدلا من السقي السطحي. ويتوخى المخطط الفلاحي الجهوي الدعم والمساعدة التقنية للفلاحين أثناء إعادة التحويل.

وسيشمل الشطر الأول من المشروع ما مجموعه 2565 فلاحا باستثمار يبلغ 621 مليون درهم من أجل تجهيز 10 آلاف و235 هكتار، في حين يهدف الشطر الثاني، الذي سيستكمل في أفق سنة 2020 بتكلفة تبلغ 892 مليون درهم، إلى تجهيز 12 ألفا و100 هكتار لفائدة 2926 فلاح.

فإذا كان للمنطقة تقليد فلاحي عريق، فإن تصنيعها حديث نسبيا (أوائل التسعينيات). ورغبة في تدارك هذا التأخر، سرعت الجهة في عملية التصنيع، وأكدت جاذبيتها القوية على مر السنين بتزايد أعداد المستثمرين الذين استقروا بالمنطقة.

وفي نهاية 2017، سجلت الاستثمارات في هذه الجهة زيادة قوية مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تمت المصادقة على 79 مشروعا (من أصل 103) من قبل لجنة الاستثمار الإقليمية عام 2017. وارتفع إجمالي الاستثمارات إلى أزيد من 22 مليار درهم، مع إحداث 5058 فرصة عمل في جميع القطاعات تقريبا (45 في المئة بالنسبة للصناعة و37 بالمئة في الطاقة والمعادن، و9 بالمئة في السياحة والخدمات والبناء والأشغال العمومية).

ويظل المكتب الشريف للفوسفات هو المستثمر الأول بالجهة، حيث سيطلق، في إطار استراتيجيته للتنمية الصناعية المستدامة، 13 مشروعا كبيرا. ويتعلق الأمر بفتح مناجم جديدة وتوسيع وتطوير مغاسل بني عمير ولمراح، واستكمال الأشغال في المغسلة الجديدة لأولاد فارس، الأكبر من نوعها في العالم، في أفق سنة 2020، فضلا عن إرساء تجهيزات مائية وكهربائية، وهي مشاريع كبرى

بإمكانها تعزيز الوجهة الاقتصادية الجديدة للجهة، من خلال إعادة تنظيمها في قطاعات أخرى من الأنشطة.

ودائماً في مجال تحويل وتثمين الموارد المعدنية في الجهة، تمت الموافقة على مشروع بقيمة مالية بلغت 80 مليون درهم على مستوى إقليم الفقيه بن صالح. ويشمل هذا المشروع مغسلة لمعالجة معادن الباريتين والرصاص والنحاس الموجودة بوفرة في الجهة.

وفي إقليم خنيفرة، سيتم إنجاز وحدة لإنتاج الإسمنت التلصيق في جماعة سيدي لامين بتكلفة مالية بلغت 15 مليون درهم، ووحدة أخرى على نفس القدر من الأهمية سترى النور في جماعة موحا أوحمو الزياتي، وسيتم تخصيصها لتصنيع معدات البناء بتكلفة بلغت 31 مليون درهم.

وتم تسجيل نفس الدينامية على مستوى الجماعات الأخرى التابعة لإقليم بني ملال، بعض منها جبلية مثل جماعة أغباله التي ستحتضن مشروعاً لصناعة الأغذية، يهم إنشاء وحدة تبريد للحفاظ على 2200 طن من التفاح سنوياً بتكلفة تقدر بحوالي 30 مليون درهم.

وسنوياً، تشهد مدينة بني ملال، عاصمة الجهة، إحداثاً يزيد من 600 مقولة، أي ما يمثل 30 في المئة من الهياكل التي ترى النور في الجهة. وبالنسبة للاستثمارات المصادق عليها، فقد تمكنت بني ملال من جذب ما معدله 34.1 مليار درهم على مدى السنوات الأربع الماضية، أي 17 في المئة من جميع المشاريع المصادق عليها على الصعيد الجهوي.

وتطلعا إلى دينامية جديدة مع إتمام برنامج التنمية الجهوي لمدة ست سنوات في 2017، من خلال تنفيذ 719 مشروعاً مبرمجاً بقيمة 5.18 مليار درهم، تطمح جهة بني ملال -خنيفرة إلى تحقيق زيادة بنسبة 25 بالمئة في الناتج الداخلي الخام الجهوي، في أفق سنة 2021.

وفي القطاع الصناعي، تراهن الجهة على الصناعات الغذائية، حيث من المنتظر إحداث وحدات لتعبئة الحوامض وإنتاج العصائر وتثمين السمسم وتصبير الزيتون.

وهناك قطاع آخر واعد هو السياحة، الذي ظل متأخراً لفترة طويلة. فمطار بني ملال، الذي يقع على بعد 8 كيلومترات فقط من المدينة، يعرف حركة طيران

منخفضة للغاية على الرغم من وجود مساحة واسعة تبلغ 170 هكتارا، إذ لا يتجاوز الحركة العادية، بمعدل سنوي يبلغ رحلتين في اليوم الواحد. لكن خلال السنوات المقبلة سيتغير الوضع بالتأكيد، حيث بدأ المستثمرون يهتمون بهذا المركز الواعد الذي طالما تم إهماله.

وسيتم تنفيذ مشاريع البنية التحتية السياحية في مجال الإيواء والاستجمام في الجهة. وشهد الموقع السياحي "بين الويدان" هذا العام المصادقة على أربعة مشاريع مهمة رئيسية تهم بناء فنادق وإقامات سياحية ونوادي ودور ضيافة بمبلغ إجمالي قدره 120 مليون درهم.

وعموما، تزخر جهة بني ملال-خنيفرة بمؤهالت طبيعية وثقافية وبشرية واقتصادية كبيرة تضمن لها تنمية مستدامة ومندمجة. كما تتوفر الجهة على اقتصاد متنوع يشمل قطاعات إنتاجية بالغة الأهمية، في مقدمتها القطاع الفلاحي، يليه القطاع الصناعي والطاقي، دون إغفال القطاع السياحي المدعو خلال السنوات المقبلة إلى الاضطلاع بدور مهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي بالجهة.

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن العديد من الموارد الاقتصادية والطبيعية بالجهة، التي يتم استغلالها بشكل سيء أو ضعيف، تستحق اليوم أن يتم تثمينها في إطار استراتيجيات اقتصادية و جهوية مندمجة. ويذكر أن جهة بني ملال -خنيفرة، التي تمتد على مساحة 28 ألفا و 374 كيلومتر مربع بتعداد سكاني يبلغ مليونين و 520 ألفا و 776 نسمة، وفقا لإحصاء 2014، تضم خمسة أقاليم هي أزيلال وبني ملال والفيقيه بن صالح وخنيفرة وخريبكة، و 135 جماعة ترابية منها 16 حضرية و 119 قروية.